



A quarterly Newsletter to the members of the Association
for the Protection of Industrial Property in the Arab World (APPIMAF)
Regional Group of AIPPI

نشرة فصلية إخبارية الى أعضاء
جمعية حماية الملكية الصناعية في العالم العربي (أبيماف)
الجمعية الإقليمية في الإتحاد الدولي AIPPI

P.O.Box 11-9420 Beirut - Lebanon

صندوق بريد ١١-٩٤٢٠ بيروت ، لبنان

العدد ١٠١

كانون الثاني ١٩٩٨

مقدمة

كرسالة ووسيلة تواصل مع أعضاء الجمعية.

ومن نافذة القول التذكير بأن هذه النشرة مفتوحة لجميع الأعضاء لنشر دراساتهم وتعليقاتهم حول قوانين حماية الملكية الصناعية في العالم العربي وغيره إضافة إلى ما يتصل بهذه القوانين من مواضيع ذات العلاقة بقضايا التقليد والمنافسة غير المشروعة.

وإنه لمن المناسب تذكير السادة أعضاء الجمعية بأن نشاط الجمعية وتفعيلها يجب ألا يقتصر على اللجنة التنفيذية أو الرئيس أو الأمين العام وإنما يجب أن يكون هذا النشاط والتفعيل من واجبات جميع الأعضاء كل حسب موقعه وظروفه وإمكانياته.

وأخيراً وليس آخراً وبمناسبة حلول رأس السنة الجديدة فإننا نتمنى لجميع الأعضاء عاماً سعيداً ملؤه السعادة وتحقيق الآمال.

عود على بدء

منذ تأسيس الجمعية في السبعينات بدأت رسالة أبيماف APPIMAF Newsletter بالصدور كنشرة ربعية تحمل أخبار الجمعية ونشاطاتها إضافة إلى المستجدات في قوانين حماية الملكية الصناعية ولوائحها التنفيذية والأمور الأخرى المتعلقة بها، وقد استمر صدور هذه النشرة بانتظام في السنوات الأولى للجمعية إلا أنها توقفت بسبب أحداث لبنان فيما خلا بعض الأعداد التي ظهرت في مناسبات معينة.

والآن وقد عادت الأمور في لبنان إلى وضعها الطبيعي أصبح من المتوجب عودة هذه النشرة إلى ما كانت عليه ولذلك فإن الإدارة الجديدة للجمعية قد أخذت على عاتقها عهداً بإعادة إصدار هذه النشرة

دليل العدد

- مقدمة
- - عود على بدء ١
- من أخبار جمعيتنا ٢
- مستجدات من العالم العربي
- - الإمارات العربية المتحدة ٣
- - المملكة الأردنية الهاشمية ٣
- - دولة الكويت ٤
- - المملكة المغربية ٤
- قرارات محاكم
- - الجمهورية العربية السورية ٤

تقارير الأمين العام وأمين الصندوق والمصادقة عليها، جرى انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للدورة القادمة (ثلاث سنوات) وأصبحت اللجنة مؤلفة من السادة الآتية أسماؤهم:

إجتماع الجمعية العمومية العادية
بموجب الدعوة المرسله لأعضاء الجمعية عقدت الجمعية العمومية العادية في مدينة بيروت بتاريخ ٢٩/١١/١٩٩٧ بحضور ٣٥ عضواً منهم ٩ أعضاء بالأصالة و٢٦ عضواً بالوكالة وبعد تلاوة

إبراهيم الطرزي	رئيس	كمال بارتي	نائب رئيس
هشام زهر	أمين عام	رونالد سركيس	أمين صندوق
فادي سركيس	مقرر	علي السويلم	عضو
حنا نده	عضو	هاني ترزي	عضو
سهيل سابا	عضو	مصطفى اسماعيل	عضو
سارة حشايشي	عضو	انطوان كرم	عضو

المؤتمر الدولي في البرازيل

تعقد الجمعية الدولية AIPPI مؤتمرها الدولي في ريو دي جينيرو- البرازيل في الفترة من ٢٤-٢٩/٥/١٩٩٨ وقد وجهت الدعوات لحضور هذا المؤتمر إلى جميع الأعضاء منذ فترة ونظراً لأهمية هذا المؤتمر وكثافة الحضور المتوقعة من جميع أنحاء العالم قياساً مع ما تم في المؤتمرات السابقة حيث بلغ الحضور حوالي ٣٠٠٠ عضواً فإنه من الضروري على أعضاء جمعيتنا تكثيف حضورهم زيادةً في عدد المشاركين.

مؤتمر الرؤساء

تجري اتصالات حالياً بين جمعيتنا والجمعية الدولية AIPPI لترشيح دبي مكاناً لإنعقاد مؤتمر الرؤساء لجمعيات الـ AIPPI في العالم في عام ١٩٩٩ وقد إقترحت الجمعية الدولية إمكانية انعقاد ندوة علمية لجمعيتنا تتزامن مع مؤتمر الرؤساء لإعطاء الأهمية والتفاعل المطلوبين لمؤتمر الرؤساء ولا زال الموضوع قيد الدراسة والمناقشة ولم يتخذ أي قرار بشأنه بعد.

المملكة الأردنية الهاشمية

تحضيرات للانضمام إلى اتفاقية «برن»
و«تريبس»

صرح وزير الثقافة والشباب الأردني أن الأردن بصدد إتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى اتفاقية «برن» لحماية المصنفات الأدبية والفنية. في خطابه أمام الهيئات التنفيذية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، أشار الوزير إلى أن بلاده تتطلع جدياً إلى إنشاء مكتب نموذجي لإدارة حقوق النشر والحقوق المجاورة يعتمد كمركز إقليمي لتدريب الكوادر العاملة في هذا المجال. وقد أكد الوزير التزام بلاده بحماية حقوق الملكية الفكرية كوسيلة جذب للرساميل الأجنبية ودعم لكل ما هو مبتكر. ومن الجدير بالذكر، في هذا الإطار، أن مجلس الوزراء الأردني كان قد وافق مؤخراً على مشروع قانون لتعديل قانون حق النشر بما يتوافق وبنود إتفاقيتي «برن» و«تريبس» حول حقوق النشر والحقوق المجاورة، وقد أحاله إلى المجلس النيابي لإقراره. ويعطي مشروع القانون هذا مكتب حماية حقوق النشر سلطات عدل ضابطة لتنفيذ القانون ومحاربة أعمال القرصنة والتعديلات على حقوق الملكية الفكرية بصورة فعالة.

الإمارات العربية المتحدة

ندوة إقليمية عربية حول الملكية الصناعية

نظمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) في السابع من كانون الأول ديسمبر ١٩٩٧ وحتى العاشر منه حلقة دراسية إقليمية عربية حول الملكية الصناعية، بالتعاون مع وزارة المالية والصناعة في دبي. وقد حضر الحلقة، التي تأتي في أعقاب إنعقاد حلقة مماثلة حول العلامات التجارية الفارقة نظمتها وزارة الإقتصاد والتجارة في أبوظبي مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ما بين ١٤ و ١٦ تشرين الأول، حفل كبير يمثل مختلف القطاعات الرسمية والخاصة في مجال الملكية الصناعية بما فيها مكاتب وكلاء تسجيل العلامات التجارية والبراءات في الإمارات العربية المتحدة وفي العالم العربي بالإضافة إلى أعضاء من جمعية أبيماف. وقد أقيمت بهذه المناسبة محاضرات عدة قيمة حول موضوع العلامات التجارية والبراءات من المنظورين الإقليمي والدولي ألقاها مسؤولون في المنظمة العالمية للملكية الفكرية وأصحاب الخبرات في مجال الملكية الصناعية يمثلون مؤسسات تربوية وإنمائية عربية.

حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة
(تريبس) وينتظر إقراره في البرلمان
ليصبح قانوناً.

قرارات محاكم

الجمهورية العربية السورية

الحماية قانوناً :

للمنتج أم للعلامة الفارقة ؟

صدقت محكمة إستئناف الجرح القرار
المستأنف الصادر عن محكمة بداية
الجزء والقاضي بعدم مسؤولية المدعى
عليه من جرم تقليد علامة فارقة باعتبار
أن الدعوى سابقة لأوانها طالما أن الشركة
المدعية لم تطرح منتجاتها في الأسواق
المحلية.

برأينا أن هذا الحكم لا ينسجم مع أحكام
قانون العلامات الفارقة بإعتبار أن
الحماية قانوناً تنصب على العلامة الفارقة
وليس المنتج وبالتالي لا عبرة في طرح
المنتج في الأسواق.

دولة الكويت

الموافقة على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية

صدر بقصر بيان في ٧ كانون الثاني يناير
سنة ١٩٩٨ قانون رقم ٢ بموافقة مجلس
الأمة الكويتي على انضمام دولة الكويت
إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية
للملكية الفكرية (الوايبو) الموقعة في
استوكهولم في ١٤ تموز يوليو سنة ١٩٦٧
والمعدلة في ٢٨ أيلول سبتمبر سنة ١٩٧٩.
نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية
عدد ٣٤٥ بتاريخ ٢٥ كانون الثاني يناير
سنة ١٩٩٨ ويعمل به من تاريخ هذا النشر.
يتبقى على دولة الكويت الآن أن تقدم طلباً
للإنضمام لدى منظمة الوايبو حيث تصبح
عضواً بعد ثلاثة أشهر من تاريخه.

المملكة المغربية

مشروع قانون جديد حول الملكية الصناعية

صادقت الحكومة المغربية على
مشروع تحديث قانون الملكية الصناعية
يحمل الرقم ١٧-٩٧.
ويهدف مشروع القانون هذا إلى جعل
قوانين الملكية الصناعية المغربية أكثر
تماشياً مع المتطلبات القانونية لإتفاقيات
التجارة والتعرفة الجمركية (غات)
والإتفاقيات المتفرعة منها وخاصة إتفاقية